

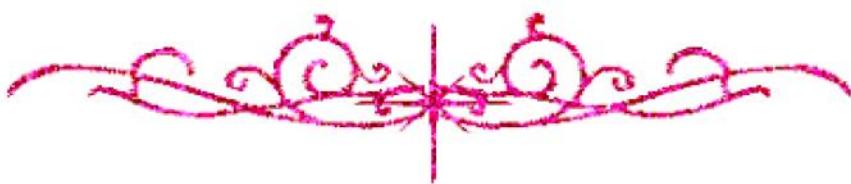


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم



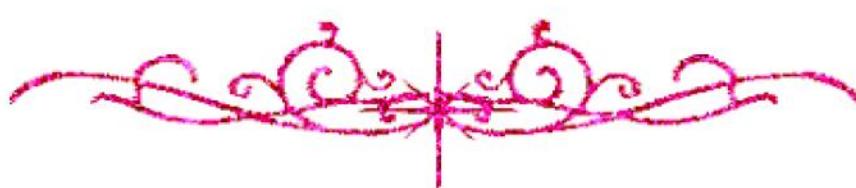


جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
على هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



جامعة عين شمس
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
إدارة الدراسات العليا

تاريخ موافقة مجلس الكلية على تشكيل لجنة الحكم والمناقشة

فحص مناقشة في م ، وتنكون من :

- 1 - الأستاذ الدكتور /
- 2 - الأستاذ الدكتور /
- 3 - الأستاذ الدكتور /
- 4 - الأستاذ الدكتور /

تاريخ موافقة مجلس الكلية على التوصية بمنح الطالب درجة

ماجستير دكتوراه في م

الموظف المختص مدير الإدارة أ.د/ وكيل الكلية



**جامعة عين شمس
كلية البنات
للآداب والعلوم والتربية
قسم التاريخ**

تاریخ المعاهدات النوویة الدولیة و موقف مصر منها

م٢٠١٠—١٩٥٩

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث

اعداد الطالبة

حنان محمد عبد الرحيم

اشراف

أ. د. زين العابدين شمس الدين نجم	أ. د. عبد العاطي بدر سالمان
أستاذ التاريخ الحديث	أستاذ جيولوجيا
كلية الدراسات الإنسانية بنات – جامعة الأزهر	ورئيس هيئة المواد النووية الأسبق

أ.م.د. ماجدة محمد حمود
أستاذ مساعد التاريخ الحديث
كلية البنات - جامعة عين شمس

٢٠٢١



جامعة عين شمس
كلية البنات
للآداب والعلوم والتربية
قسم التاريخ

صفحة العنوان

اسم الباحث : حنان محمد عبد الرحيم

الدرجة العلمية : دكتوراه

القسم التابع له : التاريخ

اسم الكلية : كلية البنات

سنة المنح : ٢٠٢١ م



جامعة عين شمس
كلية البنات
للآداب والعلوم والتربية
قسم التاريخ

رسالة دكتوراه

اسم الطالب: حنان محمد عبد الرحيم

عنوان الرسالة: تاريخ المعاهدات النووية الدولية و موقف مصر منها

١٩٥ - ٢٠١٠ م

اسم الدرجة : (دكتوراه)

لجنة الإشراف

أ. د. زين العابدين شمس الدين نجم

الوظيفة: أستاذ التاريخ الحديث
كلية الدراسات الإنسانية بنات - جامعة الأزهر

أ. د. عبد العاطي بدر سالمان رحمة الله

الوظيفة: أستاذ جيولوجيا
ورئيس هيئة المواد النووية الأسيق

أ. م. د. ماجدة محمود حمود

الوظيفة: أستاذ مساعد التاريخ الحديث
كلية البنات - جامعة عين شمس

تاريخ البحث : ٢٠٢١ / /

الدراسات العليا

ختم الجامعة

موافقة مجلس الكلية

٢٠٢١ / /

أجازت الرسالة بتاريخ

موافقة مجلس الجامعة

٢٠٢١ / /

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَعَلَمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾

﴿وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

الصلوة
العظيمة

(سورة النساء: ١١٣)

اہداء

إلى روح والدي وروح ابني .. ملهمي العلم

إلى أستاذتي الأجلاء.. مانحي العلم

إلى المرحوم بإذن الله الدكتور عبد العاطي بدر سلمان رحمة الله عليه

إلى زوجي وأولادي.. مقدري العلم

إلى كل من دعمني من أصدقائي وزملائي .. محبتي العلم

وفاء للعهد ورداً للجميل

شكر وتقدير

الحمد لله الذي افتح كتابه بالحمد فقال "الحمد لله رب العالمين" سبحانه وتعالى.

خلقني ولم أكن قبل الخلق شيئاً، ووهب لي سمعاً وبصراً وفؤاداً وعقلاً، أحمده آناء الليل وأطراف النهار على نعمه العظيمة وعطاءاته الكريمة.

وبعد، فلا يسعني بعد حمد الله الثناء عليه، إلا أن أعترف بالفضل الكبير والامتنان العظيم لكل من أسهم بفكره وجهده في إخراج هذه الرسالة إلى النور على تلك الصورة.

وأخص بالشكر أستاذى الجليل الدكتور/ زين العابدين شمس الدين نجم، الذى شجعني على المضي قدماً في بحث موضوع رسالتي رغم صعوبته، ولازمني طوال مدة البحث معلماً وصديقاً وناصحاً، ومنحني فيضاً من إنسانيته، وينبوعاً من أستاذيته، وأعادنى وعاد بي إلى الزمن الجميل، زمن صاحبة رسول الله ﷺ، فتآلف معى كما تآلفوا، وصاحبى وآخانى فى الله كما تأخوا، فجزاه الله عنى كل الخير، وله مني كل الشكر والعرفان والامتنان.

ويتعين في هذا المقام أن أسجل بالغ امتناني إلى العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ عبد العاطي بدر سلمان، رحمة الله الذي شرفت به رسالتي بذكر موسوعاته ومؤلفاته، وحلمت به يحاضرني، فإذا به يشرفني بالإشراف على رسالتي، مما زاد قدرى وشأنى، فجزاه الله عنى وعن كل باحث كل الخير، وله مني كل الشكر والعرفان والامتنان.

وأعترف بعجزي عن التعبير عن الشكر لأستاذى الخلوق والإنسانة الرائعة الأستاذة الدكتورة/ ماجدة محمد حمود، التي وجهتى وراعتى فبلغتى ما أصبو إليه، فجزاها الله عنى وعن كل تلاميذها وتلميذاتها كل الخير، ولها مني الشكر والعرفان والامتنان.

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور/ أمينة عمر لأنها قبلت تحكيم رسالتي بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها، كماأشكر الأستاذة الدكتورة. عايدة السيد سليمية لقبولها تحكيم رسالتي، رزقهما الله العفو والعافية في الدنيا والأخرى.

وبعد.. فالكمال لله وحده، ويتحمل صاحب هذا البحث المتواضع مسؤولياته، وزلاته وأخطائه، ومن ثم تبعاته، ونقده.

الباحثة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الأية
	الإهداء
أ	المقدمة
١	التمهيد المعاهدات النووية والطاقة الذرية
٢	(١) تعريف المعاهدة وخصائصها وأنواعها
٥	(٢) معنى الطاقة ومصادرها وأنواعها
٧	(٣) الطاقة النووية ومراحل اكتشافها ومصادرها
١١	(٤) استخدام الطاقة النووية السلمية كأسلحة دمار شامل
١٤	(٥) أسباب ونتائج استخدام القنبلة النووية في الحرب العالمية الثانية
٢٠	الفصل الأول المعاهدات النووية و موقف مصر منها
٢٢	أولاً: المعاهدات الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية
٢٣	(١) معاهدة القطب الجنوبي سنة ١٩٥٩ م
٢٤	(٢) معاهدة بليندابا ١٩٩٦ م
٢٨	ثانياً: معاهدات الحظر الجزئي والحظر الكلي للأسلحة النووية
٢٨	(١) معاهدة الحظر الجزئي للتجارب PTBT (معاهدة موسكو ١٩٦٣ م)
٣٢	(٢) معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ١٩٩٦ م
٣٨	ثالثاً: معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة ١٩٦٨ م
٥٢	رابعاً: دور مصر في إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط
٦٣	الفصل الثاني دور المنظمات الدولية والإقليمية في المعاهدات النووية
٦٥	منظمة الأمم المتحدة
٧٠	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
٨٨	الجامعة الأوروبية للطاقة الذرية (اليوراتوم)

الصفحة	الموضوع
٩٠	الوكالة الأوروبية للطاقة النووية
٩١	الهيئة العربية للطاقة الذرية
٩٧	الفصل الثالث الصراع النووي في الشرق الأوسط وموقف مصر منه
٩٩	البرنامج النووي الإسرائيلي
١٠٩	البرنامج النووي الإيراني
١٢٨	البرنامج النووي العراقي
١٤٦	الفصل الرابع البرنامج النووي المصري السلمي وخطوات تحقيقه
١٤٧	مراحل استغلال مصر للمواد النووية السلمية
١٦٦	الخطوات القانونية التي اتخذتها مصر للحماية من الأضرار النووية
١٦٩	العقبات التي واجهت البرنامج النووي المصري
١٧٥	فوائد المشروع النووي
١٧٧	الخاتمة
١٨١	الملحق
٢٣٠	قائمة المصادر والمراجع
٢٤٨	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الإنجليزية

المقدمة

كان لنشأة العلوم والتكنولوجيا النووية أثر كبير وملحوظ في تطور النشاط الإنساني، فمنذ اكتشاف النشاط الإشعاعي في نهاية القرن التاسع عشر وما تلاه من اكتشاف النيوترونات والانشطار النووي ونجاح الولايات المتحدة في إجراء أول تفاعل انشطار نووي متسلسل محكم بجامعة شيكاغو في ٢/١٢/١٩٤٢م، وحدوث سلسلة من التجارب النووية التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً في عام ١٩٤٥م، وتلتها الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٩م، ثم بريطانيا عام ١٩٥٢م، ثم فرنسا عام ١٩٦٠م، ثم الصين عام ١٩٦٤م، ثم الهند عام ١٩٧٤م، وأخيراً باكستان عام ١٩٧٧م، كان لكل ذلك أثر كبير في ازدهار تلك العلوم حتى أصبح من المؤكد بين العلماء أن العصر الحالي هو عصر الطاقة النووية.

تجتهد دول العالم اليوم لمواجهة خطر نضوب المصادر التقليدية للطاقة، والسعى نحو إيجاد مصادر أخرى غير تقليدية تكون أكثر أمناً وسخاء بما يضمن للاقتصاد القومي عناصر الثبات والاستقرار والتخلص من التبعية للغير، ونتيجة لذلك تتطلع العديد من دول العالم إلى نواة الذرة للاستفادة منها في هذا المجال، حتى أصبحت الطاقة النووية تمثل مصدراً مهماً وحيوياً في حياة البشر في توليد الطاقة.

مع ذلك تظل المشكلات القانونية المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية تحظى بقدر كبير من الأهمية بالمقارنة بحجم وطبيعة المخاطر الملزمة لاستخدامات هذه الطاقة، وما يمكن أن ينشأ عنها من أخطار كبيرة تصيب الإنسان والمجتمع والبيئة بشكل عام، حيث إن الخطر النووي لا يعرف حدوداً سواء طبيعية (جغرافية)، أو سياسية بين الدول، وما يحمله ذلك من أخطار محددة على مستقبل السلم والأمن الدوليين. لذلك تم التفكير في حل المشكلة الخاصة بالحد من الانتشار النووي من خلال وضع ضوابط وترتيبات دولية فعالة كانت شاغلاً رئيسياً للأمم المتحدة منذ السنتين من القرن الماضي، ومن ثم ظهور ما يسمى بالمعاهدات النووية، وكانت منها معاهدات إقليمية مثل معاهدة انترتكايا بالقطب الجنوبي عام ١٩٥٩م، ومعاهدة بلندن بابا عام ١٩٩٦م جنوب أفريقيا، ومبادرة الشرق الأوسط، وهناك معاهدات الحظر الجزئي عام ١٩٦٧م، ومعاهدة عدم الانتشار النووي عام ١٩٦٨م، ومعاهدة الحظر الكلي عام ١٩٩٦م، والتي كانت تهدف جميعها إلى منع الانتشار النووي والذي كان دوره يقلل من احتمالات وقوع حرب نووية كبيرة كانت أم محدودة.

استلزم تفعيل هذه المعاهدات ومتابعتها والحفاظ عليها وجود منظمات دولية تتبع سير المعاهدات والحفاظ عليها ونشرها بين الدول، مثل الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وزاد الاهتمام بين الدول الإقليمية فظهرت المؤسسات الإقليمية مثل الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (اليوراتوم)، والهيئة العربية للطاقة الذرية، وهيئة الطاقة الذرية المصرية، وهناك التشريعات الوطنية للطاقة النووية.

لما كانت منطقة الشرق الأوسط منطقة استراتيجية بحكم موقعها الجغرافي وتحكمها في أغلب البحار والمحيطات الإقليمية، فقد سارت كلًا من إيران ومصر بالقدم بمشروع يجعل منطقة الشرق الأوسط منزوع السلاح النووي، وبالفعل تم الأخذ بهذا المشروع من قبل الأمم المتحدة ولكنها بقيت قيد التفعيل، وقد وضع في الاعتبار وجود من يملكون برامج نووية في الشرق الأوسط أمثال إسرائيل، العراق، ثم لحقت بهم إيران مما صعب مسألة أن يصبح الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي.

بعد أن أدركت مصر أهمية المجال النووي، فقد وافقت على هذه المعاهدات النووية ولكنها لم تصدق إلا على القليل منها وكانت لها أسبابها، وكذلك أبرمت العديد من الاتفاقيات مع كثير من دول العالم والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتبنت مع بعض الدول في التخطيط والتشييد لمحطات نووية لإنتاج الكهرباء وغيرها من المشروعات النووية الأخرى التي تقوم عليها صناعة وتشغيل المفاعلات النووية والصناعات الاستراتيجية المهمة، وكذلك أخذت الحكومة المصرية برنامجاً طموحاً للإصلاح الاقتصادي تحمل فيه أزمة الطاقة والصناعات النووية مكاناً بارزاً نظراً للفائدة التي ستعود على البلاد من ورائها، وتطلب ذلك أخذ قضية استغلال الطاقة النووية بنظرة حيادية، يراعى فيها المساواة والمميزات لتجنب المساواة والاستفادة من المميزات.

لما كان القانون يسابر بقواعد الملزمة المنظمة للسلوك البشري ما يطرأ في المجتمع من تطور ويلبي نداء ما يستجد في الدولة من احتياجات، لمواجهة ما يطرأ عن التقدم التكنولوجي في المجال النووي للعمل بقواعد الملزمة وتنظيماته الفعالة على تبني الحلول التي يتم التوصل إليها علمياً لمشكلات الانتشار النووي.

أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية الدراسة في إبراز حقيقة المعاهدات النووية و موقف مصر منها خلال الفترة من ١٩٥٩م حتى ٢٠١٠م وكانت أول معاهدة نووية إقليمية بعد الانتشار النووي والذي اكتسب

أهمية كبيرة على الصعيدين الدولي والإقليمي وأصبحت على جدول أعمال كثير من المؤتمرات، ذلك أن انتشار الأسلحة النووية بين دول ليست في مستوى الدول العظمى يطرح مشاكل عويصة تثير القلق وتحمل على الارتياح بخصوص مدى فعالية الردع النووي. بالإضافة إلى أن موضوع أسلحة الدمار الشامل من خلال الكم الهائل من القواعد والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تهتم بها تسليط الضوء عليها بالدراسة والتحليل، وأنه جدير بالبحث لارتباطه الوثيق بحفظ السلام والأمن الدوليين، ولوضعه في الإطار القانوني وفقاً لقواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني والجناحي، ولاسيما أن الحديث عن هذا الموضوع كان وما زال يغلب عليه الطابع السياسي الذي يتجرد من الحيادية والموضوعية والوضوح والعدالة القانونية المجردة.

كما تظهر أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على الجهد الدولي التي بذلت في سبيل الحد من انتشار أسلحة الدمار، خاصة في ظل عدم التزام الكثير من الدول بالالتزاماتها الدولية المتعلقة بمنع امتلاك وانتشار وتطوير أسلحة الدمار الشامل ودمير مخزونها، وعدم نقل التكنولوجيا وبالتالي تزايد مخاطر هذه الأسلحة بتزايد عدد الدول التي تمتلكها.

ويرجع اختياري لهذا الموضوع إلى الأسباب الآتية:

- أنه على الرغم من كثرة المعاهدات النووية والاتفاقيات الدولية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها بصفة تامة إلا أنها تتزايد وتنتشر، الأمر الذي يحمل أخطاراً لجميع دول العالم دون استثناء.
- تخوف المجتمع الدولي من وقوع هذا النوع من الأسلحة في يد الجماعات الإرهابية واستخدامها وما يمكن أن يسببه من دمار للبشرية جموعاً.

وكانت دوافعي لاختيار هذا الموضوع هي أن موضوع انتشار الأسلحة النووية صار موضوع الساعة ويشغل المجتمع الدولي لتعلقه بأمانة وسلامته، ومن ثم كان اهتمامي في توثيق توثيق المعاهدات النووية تاريخياً ومعرفة أحكام هذه المعاهدات وأسبابها والنتائج المترتبة عليها سواء من النواحي السلبية والنواحي الإيجابية التي تحظر استخدام أو إنتاج وتطوير أسلحة الدمار الشامل ودمير المخزون من تلك الأسلحة، والاطلاع على الأسباب التي تقف وراء تزايد انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أما سبب اختيار عام ١٩٥٩م بداية للبحث فلأنه العام الذي انعقدت فيه أول معاهدة خاصة بالسلاح النووي، وهي معاهدة القطب الجنوبي انترتاكيا وعقدت في باريس، ومع أن هذه المعاهدة إقليمية إلا أنه تم التصديق عليها من قبل الدول ذات السيادة مثل الولايات المتحدة